

التحـــول الوطنـــى 2026

مؤشـــــرات الأثـــــر الممتـــــد

قراءة أوما البصرية لأثر التحول في الموارد والمجتمع والاقتصاد والخدمات

@omalytica

عن هذه القراءة

تستند هذه القراءة إلى البيانات والمؤشرات الواردة في **التقرير السنوي الرسمي لبرنامج التحول الوطني لعام 2025.** ولا تمثل تقييمًا رسميًا للبرنامج، بل قراءة تحليلية واتصالية بصرية من أوما لأبرز النتائج واتجاهات الأثر، من خلال مقارنة خطوط الأساس والمستهدفات بالقيم الفعلية، وربط الأرقام بدلالاتها التنموية والمؤسسية.

مدخل التقرير

من بناء الممكنات إلى تعظيم الأثر

منذ إطلاقه عام 2016، عمل برنامج التحول الوطني على تأسيس البيئة التنظيمية والتشغيلية اللازمة لتحقيق عدد واسع من مستهدفات رؤية السعودية 2030. ومع تقدم مسيرة التنفيذ، انتقل البرنامج تدريجيًا من مرحلة بناء الأنظمة والمنصات والمراكز إلى مرحلة تظهر فيها النتائج بوضوح في كفاءة الخدمات، واستدامة الموارد، ومشاركة المجتمع، ونمو الأنشطة الاقتصادية.

يقدم التقرير السنوي لعام 2025 صورة لتحول لم يعد يُقاس بعدد المبادرات وحدها، بل بمدى تغير المؤشرات التي تمس حياة الإنسان بصورة مباشرة: مساحة بيئية أُعيد تأهيلها، ومياه تصل إلى نطاق أوسع، ومشاركة مجتمعية تتنامى، وفرص عمل أكثر شمولًا، ومنشآت تتوسع، وخدمات حكومية تختصر الوقت والتكلفة.

هذه هي زاوية أوما في هذا التقرير: الانتقال من حصر المنجزات إلى قراءة ما أحدثته من تغير قابل للقياس.

منظومة واسعة... ونتائج قابلة للقياس



قيمة التحول لا تأتي من كثرة المبادرات، بل من قدرة منظومة واسعة على تحويلها إلى نتائج يمكن قياسها وتتبع أثرها.

34
هدفًا استراتيجيًا، يحققه برنامج التحول الوطني

%35
نسبة أهداف رؤية السعودية 2030

313
مبادرة ، عدد تتحرك هذه الأهداف

50
جهة تتعاون معها وأكثر

78
مؤشر أداء محليًا وعالميًا تُقاس بها مستويات التقدم

لا تعكس هذه الأرقام اتساع البرنامج فحسب؛ بل توضح طبيعة التحول الوطني بوصفه منظومة مترابطة تتشارك فيها الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي. ولذلك لا يمكن قراءة نتائج البرنامج باعتبارها إنجازات قطاعية متفرقة؛ فالتقدم في المياه يرتبط بجودة الحياة، وتمكين المجتمع يرتبط بسوق العمل، والإصلاح التنظيمي يرتبط بنمو الأعمال، والتحول الرقمي يرتبط بالكفاءة والرضا.

اللمحة التنفيذية



استدامة الموارد

16 مليون م³

مساحة الغطاء النباتي الطبيعي المعاد تأهيله (مليون هكتار)، وارتفعت الطاقة الإنتاجية اليومية للمياه المحلاة.

المشاركة والتمكين

1.749 مليون متطوع

تجاوز عدد المتطوعين، وارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا إلى (43.9%).

حيوية الاقتصاد

1.7 مليون منشأة

تجاوز عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبلغت مبيعات الأسر المنتجة المدعومة أكثر من (22.5) مليارريال.

كفاءة الخدمات

9.2 مليارات ريال

ما حققته المبادرات الحكومية الرقمية وفورات ، فيما وصلت نسبة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل إلى (91.04%)، وبلغ رضا المستفيدين عنها (94.83%).

وتشير هذه الصورة المجمعة إلى أن التحول الوطني لم يقتصر على تحديث الأدوات الحكومية؛ بل امتد إلى رفع القدرة على إدارة الموارد، وتعزيز مشاركة المجتمع، وتوسيع النشاط الاقتصادي، وتحسين تجربة المستفيد.

لوحة مؤشرات الأثر

34
هدفًا استراتيجيًا مسندًا إلى البرنامج.

313
مبـــــــــادرة

1 مليون هكتار
من الغطاء النباتي الطبيعي المعاد تأهيله.

78
مؤشرًا لقياس التقدم.



16 مليون م³
يوميًا من المياه المحـــــــــلاة

%85.64
دقـة التوقـع والإنـذار المبكر للأخطار الجوية

1,749,197
متطوعًا

%341.97
نسبـة نمـــو عـــــدد المنظمات غير الربحية

%43.9
نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا

%14.7
نسبـة العامليـن مـن الأشخاص ذوي الإعاقة القادريـن على العمـل

1.7 مليون
منشـــأة صغيـرة ومتوسطـــــــة

1.7 مليار ريال
مبيعات للأســـر المنتجة المدعومة

9.2 مليار ريال
وفـورات ناتجـة عـن المبادرات الحكوميـة الرقميـــــــــة

%94.83
رضـا المستفيديـن عـن الخدمـــــات العدليـة

استعادة الغطاء النباتي

تحول في نطاق العمل البيئي



بلغت مساحة الغطاء النباتي الطبيعي المعاد تأهيله (مليون هكتار) في عام 2025

22,668 هكتارًا

عدد خط أساس في 2015

86,982 هكتارًا

مستهدف محدد

وبذلك تجاوزت القيمة الفعلية المستهدف بفارق كبير، بما يعكس اتساع نطاق مشروعات التأهيل البيئي وقدرتها على الانتقال من تدخلات محدودة إلى عمل يغطي مساحة وطنية واسعة.

ولا تقتصر دلالة هذا المؤشر على زيادة المساحة الخضراء

إذ يرتبط تأهيل الغطاء النباتي بحماية التربة، والحد من التصحر، ودعم التنوع الأحيائي، وتحسين قدرة النظم البيئية على الاستدامة. ومن هنا، يصبح الرقم مؤشرًا على تحول في طريقة إدارة الموارد الطبيعية، لا مجرد حصيلة لعمليات زراعة أو استصلاح

استعادة الغطاء النباتي

تحول في نطاق العمل البيئي



استعـــادة الأرض

المؤشر: تأهيل (مليون هكتار) من الغطاء النباتي الطبيعي في 2025.

الدلالة: توسع العمل البيئي إلى نطاق يتجاوز المستهدف الأصلي بأضعاف.

الأثر: دعم حماية التربة والموائل الطبيعية وتعزيز القدرة على مواجهة التصحر.

الرسالة الاتصالية: استعادة الغطاء النباتي لم تعد جهودًا متفرقة؛ بل مسارًا وطنيًا واسع النطاق.

المياه المحلاة

قدرة إنتاجية تتسع مع الطلب



16 مليون م³

ارتفاع الطاقة الإنتاجية اليومية للمياه المحلاة في عام 2025 من نحو (4.6) ملايين م³ في عام 2016.

27 مليون مستفيد

عدد وصول خدمات المياه، في مؤشر يجمع بين نمو القدرة الإنتاجية واتساع نطاق الخدمة المقدمة.

وتكتسب هذه الزيادة أهمية خاصة في المملكة

نظرًا إلى محدودية الموارد المائية الطبيعية وارتفاع الحاجة إلى حلول إنتاجية وتشغيلية مستدامة. ويعني نمو الإنتاج أن منظومة المياه لم تتعامل مع ندرة الموارد بوصفها قيدًا ثابتًا، بل عملت على رفع الكفاءة وتوسيع البنية وتعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة.

غير أن توسع الإنتاج لا يلغي أهمية إدارة الطلب. فاستدامة المياه تتطلب توازنًا بين زيادة القدرة على الإمداد ورفع كفاءة الاستهلاك، وهو ما يظهر بوضوح في مؤشرات فرص التعزيز التي يتناولها التقرير لاحقًا.

المياه المحلاة

قدرة إنتاجية تتسع مع الطلب



الأمن المائي

المؤشر: أكثر من (16) مليون م³ من المياه المحلاة يوميًا في 2025.

الدلالة: تضاعف القدرة الإنتاجية أكثر من ثلاث مرات مقارنة بعام 2016.

الأثر: تعزيز موثوقية الإمداد وتوسيع الخدمات المقدمة للسكان والقطاعات الاقتصادية.

الرسالة الاتصالية: مواجهة ندرة المياه بدأت برفع الإنتاج، وتستمر بتعزيز الكفاءة والاستدامة.

الإنـــــذار المبكـــــر

الاستعداد قبل وقوع الخطر



تتقدم استدامة الموارد حيــن يجتمــع توسيـع القـــدرات مع حمايـــة البيئـــة والاستعـــداد المبكـــــر للمخاطـــر.

%85.64

نسبة ارتفاع دقة التوقع والإنذار المبكر للعواصف الرملية والسيول قبل ثلاثة أيـــام فـــي 2025 مـــن (60%) فـــي 2017 ، متجاوزة المستهدف المحدد عند (80%).

يظهر أثر هذا المؤشـر في رفـع قدرة الجهات المعنيـة والسـكان علـى اتخـاذ إجـراءات اسـتباقية قبـل وقـوع الظواهـر الجوية. فكل تحسـن فـي دقـة التنبـؤ يمنـح وقتًـا إضافيًـا لحمايـة الأرواح والأصـول، وإدارة الحركـة والخدمات، وتوجيه المـوارد إلى المواقع الأكثر عرضة للمخاطر.

كمـا يعكس المؤشـر انتقـال منظومة الأرصاد مـن متابعة الظاهرة بعـد وقوعها إلى إنتاج معلومات تدعم القرار قبل حدوثها، وهو تحول جوهري في إدارة المخاطر الطبيعية.

التطـوع: من مستهدف وطنـي إلى مشاركة مجتمعيـة واسعـة



1,749,197+
عدد المتطوعين في المملكة خـــلال عـــام 2025

750+ ألفًا وخط أساس
لـــم يتجـــاوز (22,924) متطوعًـــا فـــي 2015

552,005+
الفـرص التطوعيـة المتاحـة مقارنة بمستهدف بلغ (360) ألفًا

تعكـس هـذه القفـزة انتقـال التطـوع مـن نشـاط محـدود إلـى قنـاة واسـعة للمشـاركة المجتمعيـة. ولا تكمن القيمة في عدد المشـاركين وحده، بل في وجود منظومة توفر فرصًا متنوعة وتمكّن الأفراد من تقديم الوقت والخبرة في مجالات تخدم الأولويات التنموية.

ويشـير تجاوز المسـتهدف إلى أن العمل التطوعي أصبح جزءًا أكثر رسـوخًا من العلاقة بين الفرد والتنمية، وليس نشاطًا يرتبط بالمناسبات أو الحملات المؤقتة فقط.

التطـوع: من مستهدف وطنـي
إلى مشاركة مجتمعيـة واسعـة



طاقـــة المجتمـــع

المؤشـر: أكثـر مـن (1.749) مليـون متطـوع فـي 2025.

الدلالـة: تجـاوز المستهـدف بأكثـر مـن الضعـف.

الأثـر: توسيـع الطاقـة المجتمعيـة المسـاندة للخدمـات والمبـادرات التنمويـة.

الرسالة الاتصالية: عندما تتسع المشاركة، يتحول التطـوع من عمل فـردي إلى قـوة تنموية منظمة.

القطـــاع غيـــر الربحـــي

نمو عددي يتجه نحو التخصص

%341.97

نسـبة عدد المنظمات غير الربحيـة مقارنة بخط الأسـاس، ليتجـاوز عددهـا (7,213) منظمـة فـي المملكة بنهاية عام 2025

%96.8

نسبة المنظمات المتخصصة الداعمة للأولويات التنمويـة ، فيمـا وصـل رضـا المسـتفيدين عـن خدمات المنظمات غير الربحية إلى (89.71%).



يتحول نمو القطاع غير الربحي إلى قيمة مستدامة عندمـا تقتـرن زيـادة عـدد المنظمـات بوضـوح تخصصهـــا وارتباطهـــا باحتياجـــات المجتمـع.

توضـح هـذه المؤشـرات أن نمو القطـاع لم يكن عدديًـا فقط؛ إذ اقترن بارتفاع مسـتوى التخصص والارتباط بالأولويات التنموية. وهذه نقطة مهمة في تقييم نضج القطاع، لأن أثـره لا يعتمـد علـى عـدد المنظمات فحسـب، بـل على قدرتهـا على العمل فـي مجالات واضحة، وتقديم خدمات تحظى برضا المستفيدين.

المـــــــــرأة فـــــــي الإدارة

من توسيع المشاركة إلى تعزيز القيادة



%43.9

نسبــة ارتفــاع النســـاء فـي المناصـــب الإدارية المتوسـطة والعليا فـي 2025، من (28.6%) في 2017 متجاوزة المستهدف ا بين تقدم لمحدد عند (31%).

%35

نسبــة حصـــة المــرأة في سوق العمل مقابل (21.2%) في خط الأساس.

تشير هذه النتائج إلى أن التقدم لم يعد محصورًا في زيادة عدد النساء الداخلات إلى سوق العمل، بل امتد إلى المواقع الإدارية والقيادية. وهذا التحول أكثر دلالة؛ لأنه يعكس تراكم الخبرة المهنية، واتساع فرص التقدم الوظيفي، وزيادة حضور المرأة في مستويات اتخاذ القرار داخل المؤسسات.

ومـع ذلـك، بلغت المشـاركة الاقتصادية للإناث السـعوديات (34.5%)، مقارنة بمسـتهدف محـدث قـدره (37.6%). وهـذه النتيجـة تجمـع كبير عـن خط الأسـاس البالغ (17%) ومسـاحة متبقية لمواصلة التوسع في المشاركة والاستدامة المهنية.

المـــــــــرأة فـــــــي الإدارة

من توسيع المشاركة إلى تعزيز القيادة



حضور يتقدم نحو القيادة

المؤشـــــر: (43.9%) مـــن المناصـب الإدارية المتوسـطة والعليا تشـغلها نسـاء فـي 2025.

الدلالـــة: تجـــاوز المشاركـــة العدديـــة إلى حضـــور متزايـــد في المواقـــع الإداريـــة.

الأثـر: توسـيع قاعـدة القيادات والاسـتفادة مـن قـدرات أكثـر تنوعًـا داخل المؤسسـات.

الرسـالة الاتصاليـة: تمكين المرأة يكتسـب أثره الأعمق حين يتحول من فرصة للدخول إلى فرصة للتقدم والقيادة.

الأشخاص ذوو الإعاقة

سوق عمــل أكثــر شمولًا



%14.7

نسبة ارتفاع العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل في 2025، من (7.7%) في 2016 متجاوزة المستهدف المحدد عند (13.4%).

3,497

عدد المنشآت التي حصلت على شهادة «مواءمة»، التي تُمنح للمنشآت المهيأة لتوفير بيئات عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

تكشف العلاقة بين المؤشرين أن التمكين لا يعتمد على توفير فرصة وظيفية فقط؛ بل على قدرة بيئة العمل على الاحتفاظ بالموظف وتمكينه من أداء دوره. ومن هنا، فإن ارتفاع التوظيف بالتوازي مع زيادة المنشآت المهيأة يمثل انتقالًا نحو سوق عمل أكثر شمولًا واستدامة.

الأشخاص ذوو الإعاقة

سوق عمـــل أكثـــر شمولًا



فرص تتسع وبيئات تتكيف

المؤشـــــر: ارتفـــاع العامليـــن مـــن الأشخـــاص ذوي الإعاقـــــة إلى (14.7%).

الدلالـــــة: تجـــاوز المستهـــدف ومضاعفـــة النسبـــة تقريبًـــا مقارنـــة بعـــام 2016.

الأثر: تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتوسيع قاعـدة المواهـب المتاحـة لسـوق العمـل.

الرسالة الاتصالية: الشمول المهني يبدأ بالفرصة، ويستمر ببيئة عمل قادرة على استيعاب الاختلاف.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
قاعدة أعمال تتسع



1.7 مليون

تجاوز عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة في 2025، مقارنة بنحو (429) ألف منشأة في 2016

67.95%

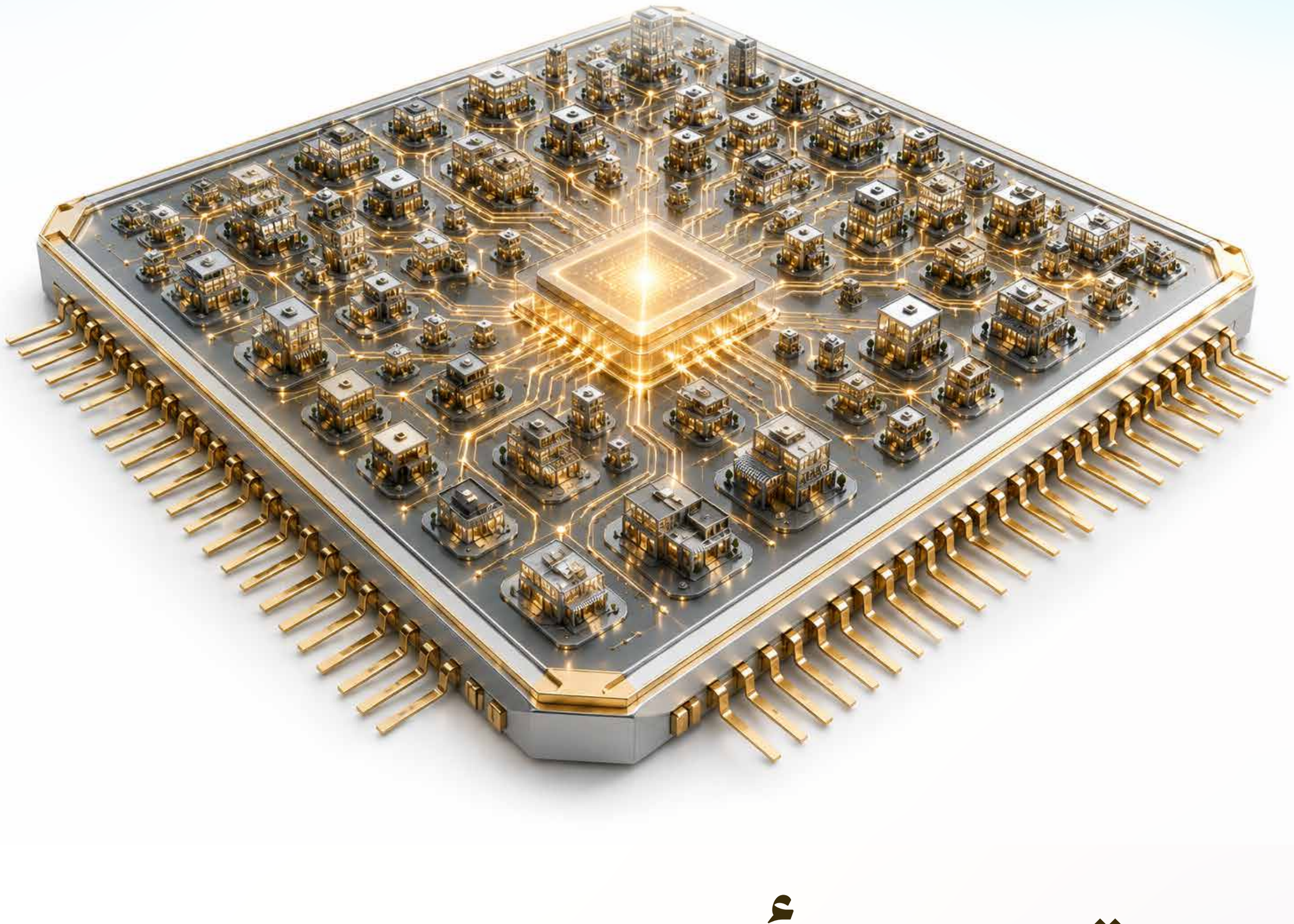
نسبة موظفي هذه المنشآت من إجمالي موظفي القطاع الخاص متجاوزة المستهدف المحدد عند (62.3%).

ويأتي هذا النمو بالتوازي مع تنفيذ (223) إصلاحًا إجرائيًا وتنظيميًا لتحسين بيئة ممارسة الأعمال حتى نهاية عام 2025. ولا ينبغي قراءة عدد الإصلاحات بوصفه إنجازًا مستقلًا؛ فقيمته تتضح حين يرتبط بتوسع عدد المنشآت، وتنامي دورها في التوظيف، وزيادة قدرتها على دخول السوق والاستمرار فيه.

تعكس هذه العلاقة تحولًا في بنية الاقتصاد؛ إذ تزداد مساهمة قاعدة واسعة من المنشآت في التشغيل والنشاط التجاري، بدل تركّز الفرص في عدد محدود من الكيانات الكبرى.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

قاعـــــدة أعمـــــال تتســـــع



قاعـــدة أوســـع للنمـــو

المؤشـــــر: أكثـــر مـــن (1.7) مليون منشـأة صغيرة ومتوسـطة فـي 2025.

الدلالـــــة: تضاعـــــف العـــــدد نحـــــو أربـــع مـــــــــرات مقارنـــــــــة بعـــــام 2016.

الأثـر: توسيـع فـــرص التأسيـــس والتوظيف وتنويع النشـاط الاقتصادي.

الرسـالة الاتصاليـة: بيئـة الأعمال الأكثـر حيوية لا تُقـاس بعدد الشركات الكبرى فقط، بل باتساع قاعدة المنشآت القادرة على النمو.

الأســـــر المنتجـــــة

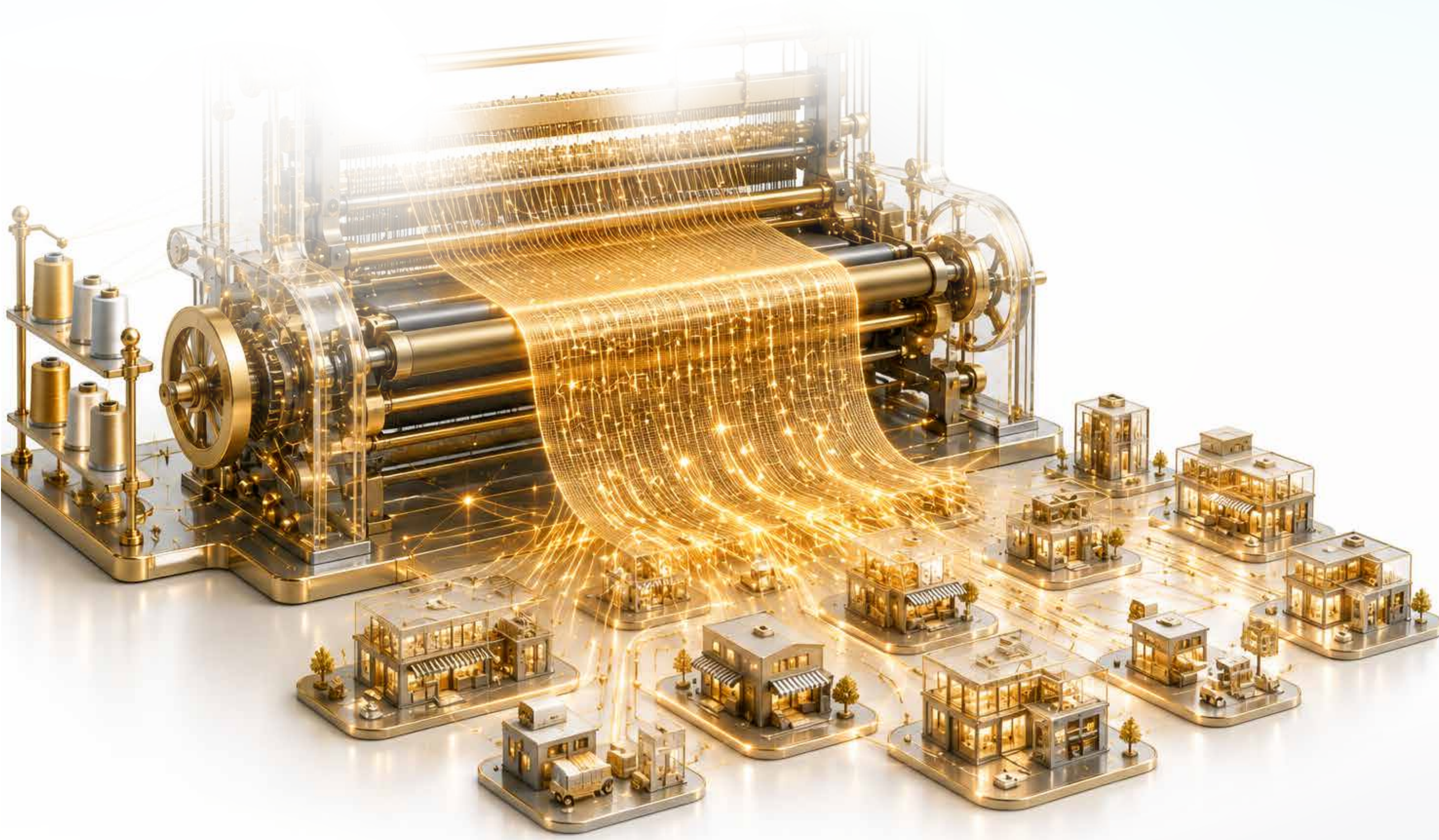
من الدعم إلى نشاط اقتصادي

22.557 مليار ريال

مبيعات الأسـر المنتجة المدعومـة في 2025، مقابل مستهدف بلغ نحو (18.820) مليار ريال وخط أساس بلغ (360) مليون ريال في 2016.

151,267 عاملًا

عـدد العامليـن فـي قطـاع الأسـر المنتجة المستفيديـن مـن خدمـات بنـك التنمية الاجتماعية متجاوزًا مستهدفًا بلغ (92,374).



تشير هذه النتائج إلى أن دعم الأسر المنتجة تجاوز نطاق المساندة الاجتماعية المباشرة، واتجه نحـو بناء نشـاط اقتصـادي يولد مبيعـات وفرص عمـل. وهذا التحـول يعكس قـدرة البرامج التمويلية والتدريبية على نقل المستفيد من تلقي الدعم إلى إنتاج قيمة قابلة للقياس.

كما يضيف المؤشر بعدًا إنسانيًا لمسار النمو الاقتصادي؛ إذ يوضح كيف يمكن أن تصل آثار الإصلاح والتمويل إلى الأسرة والمشروع الصغير، لا إلى المؤسسات الكبيرة وحدها.

الأســـــر المنتجـــــة

من الدعم إلى نشاط اقتصادي



دخل يُبنى من الإنتاج

المؤشـــــر: أكثـر مـن (22.5) مليـار ريـال مبيعـــات للأســـر المنتجـــة المدعومـة.

الدلالـــــة: تجـــاوز المستهـــدف واتســـاع النشـــاط إلـــى نطـــاق اقتصـــادي مؤثـــر.

الأثـر: توليـــد فـــرص دخـــل وعمـــل، ودعـــم الاستقـــلال الاقتصـــادي للأســـر.

الرسالة الاتصاليـــة: حين يتحول الدعم إلى إنتاج، تصبـــح الأســـرة شريكًا فاعـــلًا في الاقتصاد.

جـــــودة الســـــــوق

حماية المستهلك وتعزيز المنافسة

ارتفعت نسبة السلع المطابقة للمواصفات من (57%) في 2016 إلى (85.15%) في 2025، متجاوزة المستهدف البالغ (85%).



يصبـح نمو الأعمـال أكثر اسـتدامة عندمـا يقترن بسـهولة التأسـيس، واتسـاع التوظيـف، وجودة المنتجات المقدمة إلى السوق.

قد يبدو المؤشـر فنيًا، لكنه يرتبط مباشـرة بجودة السوق؛ فارتفاع المطابقة يعنـي خفـض المنتجـات المخالفـة، وحماية المسـتهلك، وتعزيز المنافسـة العادلة بين المنشآت. كما يوضح أن تطوير بيئة الأعمال لا يقتصر على تسهيل التأسـيس والإجـراءات؛ بـل يشـمل أيضًـا رفـع جـودة المنتجـات المتداولة.

الوفـــورات الرقميـــــة:

التقنية تتحول إلى قيمة اقتصادية



9.2 مليارات ريال

ما حققته المبادرات الحكومية الرقمية وفورات في 2025، مقابل مستهدف بلغ (3.24) مليارات وخط أساس قدره (0.62) مليار ريال في 2019

%88.3

نسبة وصول قياس التحول الرقمي الحكومي مقابـــل مستهـــدف بلـغ (75%).

تكشـف الوفورات عن مسـتوى أكثر نضجًا في قراءة التحول الرقمي. فالرقمنة لا تُقاس هنـا بعـدد الأنظمـة أو المنصـات التـي أُطلقت، بـل بما أنتجتـه من خفض فـي التكلفة، واختصار للعمليات، ورفع لكفاءة استخدام الموارد العامة.

وهـذا النوع من المؤشـرات مهـم لأنه ينقل الحديث عن التقنية من مسـتوى التحديث المؤسسي إلى مستوى العائد الاقتصادي الملموس.

الوفـــورات الرقميـــــــة:

التقنية تتحول إلى قيمة اقتصادية



دخل يُبنى من الإنتاج

المؤشـــــر: (9.2) مليارات ريال وفورات ناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية.

الدلالـــــــة: تجـــــاوز المستهـــــدف بنحـــــــو ثلاثـــــة أضعـــــاف.

الأثـر: رفـــع كفـاءة الإنفـاق وتقليـل الوقت والمـــوارد المطلوبـــة لتقديـــم الخدمـــات.

الرسالةالاتصاليـة:القيمةالحقيقيةللرقمنةتظهر عندمـا تتحـول التقنيـة إلى وقـت وتكلفـة موفرين.

الخدمـــات العدليـــة:

الرقمنـة كما يراها المستفيد



%91.04

نسبة الخدمات الإلكترونية لـوزارة العـدل في 2025، مقارنة بخط أساس بلغ (30%) في 2015 ومستهـــــدف بلـــغ (86.2%).

%94.83

نسبة ارتفاع رضا المستفيدين عـن الخدمات العدلية مقابل مستهدف بلغ (85%) وخط أساس بلغ (72%).

العلاقـة بيـن المؤشـرين هـي العنصـر الأهـم فـي قـراءة النتائـج؛ فتوسـيع الخدمـات الإلكترونية لا يمثل نجاحًا مكتملًا ما لم ينعكس على تجربة المسـتفيد. وفي هذه الحالة، تزامن التوسع الرقمي مع ارتفاع واضح في الرضا، ما يشير إلى أن التحول لم يقتصر على نقل الإجراء إلى قناة إلكترونية، بل أسهم في تسهيل الوصول ورفع جودة الخدمة.

كما تجاوز مؤشر كفاءة حل النزاعات المستهدف؛ إذ بلغ (١٤٦,٨٢) درجة مقابل مستهدف بلغ (١٠٠) درجة. ويعزز ذلك قراءة أثر التحول في سرعة العمليات وكفاءة المنظومة العدلية.

الخدمـــات العدليـــة:

الرقمنـة كما يراها المستفيد



تظهر كفاءة الحكومة حين تنخفض تكلفة الخدمة، وتتسع إمكانات الوصول إليها، ويشعر المستفيد بتحسن تجربته.

خدمة رقمية يثبتها الرضا

المؤشـــر: (91.04%) خدمـــات عدليـــة إلكترونيـــة و(94.83%) رضـــا المستفيدين.

الدلالـــــة: اقتـــران التوســـع الرقمـــي بتحســـن تجربـــة المستخـــدم.

الأثر: تسـهيل الوصول إلـى العدالة، وتقليل الحاجـة إلى الإجـراءات والزيـارات الحضورية.

الرسالة الاتصاليـة: نجاح الخدمة الرقمية لا يثبته توفرهـا فقـط؛ بـل يثبتـه رضـا مـن يسـتخدمها.

مؤشـــرات سبقـــت المستهـــدف

تبرز في التقرير مجموعة من النتائج التي تجاوزت المستهدفات المحددة لها بفوارق واضحة:

1.749 مليون متطوع

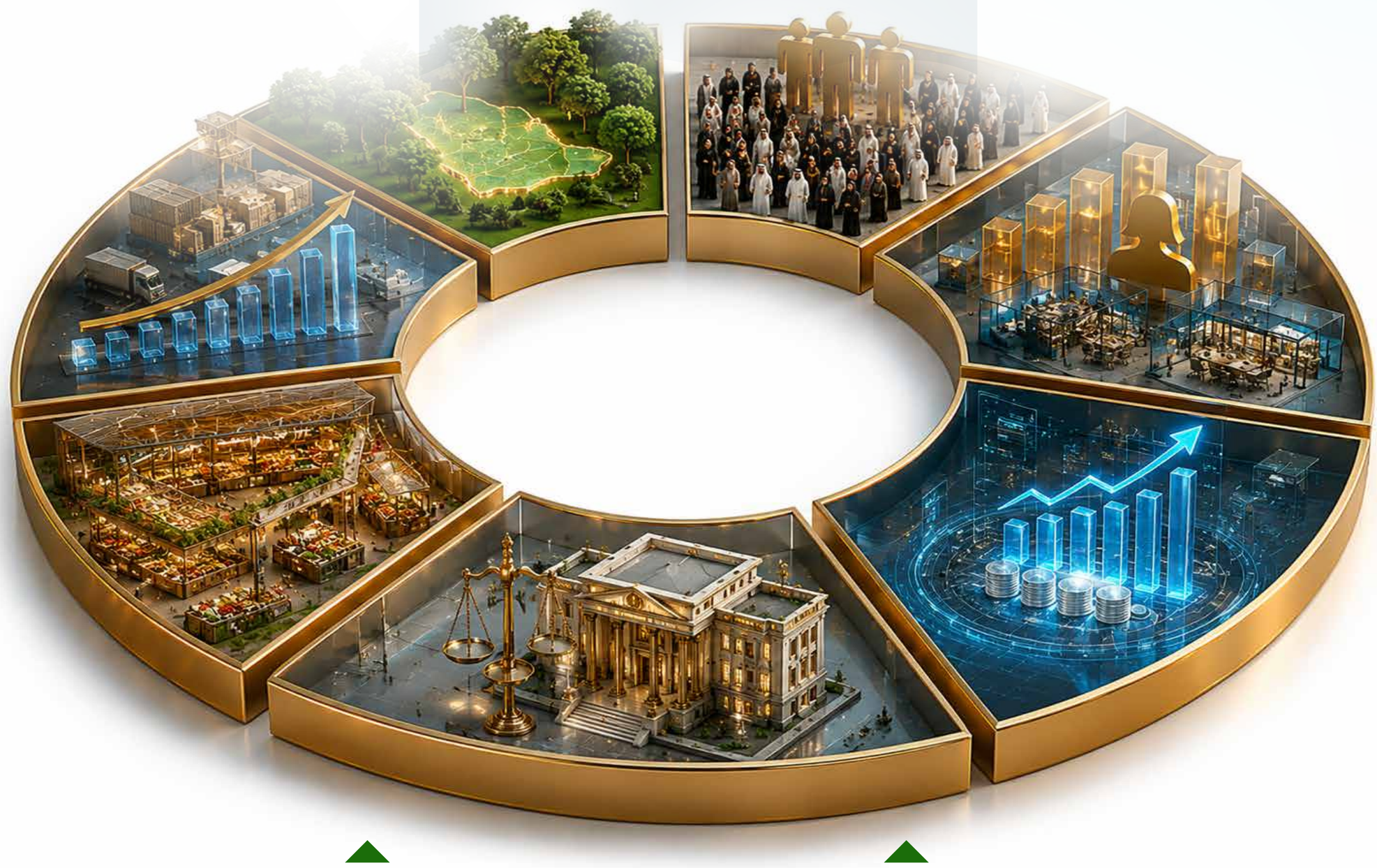
عـــدد المتطوعيـــن مقابـــل مستهدف بلغ (750) ألفًا.

1 مليون هكتارًا

عدد الغطـــاء النباتي المعاد تأهيله مقابل مستهدف بلغ (86,982) هكتارًا.

%43.9

نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطـــة والعليا مقابل مستهدف بلغ (31%).



9.2 مليارات ريال

ما حققته المبادرات الحكومية الرقميـــة وفـــورات مقابـــل مستهدف بلغ (3.24) مليارات.

%94.83

نسبة رضا المستفيدين عن الخدمـــات العدليـــة مقابل مستهدف بلغ (85%).

22.5 مليار ريال

مبيعـــات الأسـر المنتجـــة مقابل مستهـدف بلغ نحـو (18.8) مليار ريال.

ولا يعني تجاوز المستهدف بالضرورة انتهاء الحاجة إلى التطوير؛ لكنه يكشف أن بعض المسارات نمت بوتيرة أسرع من التقديرات الأصلية، وأنها قد تحتاج إلى مستهدفات جديدة تعكس مستوى الطموح والمرحلة التالية من النضج.

فـــرص اســتمـــرار التعزيـــز

تعرض المؤشرات تقدمًا واسعًا، لكنها تكشف أيضًا عن مجالات ما زالت تتطلب استمرار العمل. وهذه القراءة لا تنتقص من حجم المنجز؛ بل تمنح التقرير توازنًا وتساعد على فهم المرحلة المقبلة.

1

كفاءة منظومة المياه.

بلغ متوسـط اسـتمرارية الإمداد بالمياه الحضرية (20.41) ساعة يوميًا، مقابل مستهدف بلغ (22) ساعة. كما بلغ متوسط استهلاك الفرد في القطاع الحضري (282.2) لترًا يوميًا، مقارنة بمستهدف تنازلـي قـدره (268) لترًا. ويشـير التقرير إلى أن مؤشـر اسـتمرارية الإمداد تأثر بأعمـال صيانة وعدم اكتمال بعض مشروعات الضخ.

فرصة التعزيز: اسـتكمال مشـروعات البنية ورفع كفاءة الشـبكات، بالتوازي مع تعزيز سـلوكيات الاستهلاك المسؤول.

2

المشاركة الاقتصادية للإناث.

بلغـت المشـاركة الاقتصاديـة للإنـاث السـعوديات (34.5%)، مقارنـة بخـط أسـاس بلـغ (17%) ومستهدف محدث بلغ (37.6%). ورغم أن النتيجة تجاوزت مستهدفًا سابقًا للرؤية بلغ (30%)، فإنها تشير إلى مساحة إضافية لزيادة المشاركة واستدامة الوجود المهني.

فرصـة التعزيز: توسـيع فرص الدخول والاسـتمرار والترقي، ودعم المواءمة بيـن متطلبات العمل واحتياجات المرأة في مراحلها المهنية المختلفة.

3

نضج التجربة الرقمية.

بلغ مؤشر نضج التجربة الرقمية (86.71%)، مقابل مستهدف بلغ (90%). ويوضح التقرير أن اتساع نطاق المنصات المشمولة بالتقييم أثر في متوسط النتائج.

فرصة التعزيز: توحيد جودة التجربة عبر عدد أكبر من المنصات، بحيث لا يقتصر التقدم على الخدمات الرقمية الأكثر نضجًا.

مصفوفة أوما للأثر الممتد

البعد	قراءة أوما	المبرر
استدامة الموارد	أثر متقدم	تجاوزات واضحة في تأهيل الغطاء النباتي والإنذار المبكر، مع نمو كبير في قدرات إنتاج المياه
المشاركة والتمكين	أثر واسع	توسع التطوع والقطاع غير الربحي، وارتفاع حضور المرأة وذوي الإعاقة في سوق العمل
حيوية الاقتصاد	نمو مؤسسي متسارع	توسع قاعدة المنشآت والأسر المنتجة، وارتفاع دور المنشآت في التوظيف
كفاءة الخدمات	أثر ملموس على المستفيد	وفورات مالية مرتفعة، وتوسع الخدمات الإلكترونية، وارتفاع مستويات الرضا

القراءة النهائية للمصفوفة

توضح المؤشرات أن الأثر لم يتحقق بالوتيرة نفسها في جميع المجالات، لكنه اتخذ اتجاهًا واضحًا نحو النتائج. ففي الموارد، ارتفعت القدرات واتسعت المساحات المستعادة. وفي المجتمع، نما حجم المشاركة واتسعت فرص التمكين. وفي الاقتصاد، زادت قاعدة المنشآت وامتد النشاط إلى الأسر المنتجة. وفي الخدمات، تحولت الرقمنة إلى وفورات ورضا وتجربة أكثر سهولة.



ماذا تكشف هذه النتائج؟



أولًا: التحول أصبح أكثر قابلية للقياس

وجود خط أساس ومستهدف وقيمة فعلية يسمح بالانتقال من وصف المبادرات إلى تقييم مسارها. وهذا من أهم مظاهر النضج؛ لأن البرامج الكبرى لا تُقاس بما تطلقه فقط، بل بما يتغير بعد إطلاقه.

ثانيًا: الأثر موزع بين أكثر من قطاع

لا يتركز التحول في الرقمنة أو الاقتصاد وحدهما. فالبيئة والمياه والعمل المجتمعي والشمول الوظيفي وجودة المنتجات والخدمات العدلية تشكل أجزاء مترابطة من قصة واحدة.

ثالثًا: الإنسان حاضر في قلب المؤشرات

حتى الأرقام التي تبدو فنية، مثل إنتاج المياه أو الخدمات الإلكترونية، تنتهي إلى أثر على الإنسان: خدمة أكثر استقرارًا، وقت أقل، وصول أسهل، وفرصة أكبر للمشاركة والعمل.

رابعًا: تجاوز المستهدف يفتح مرحلة جديدة

عندما تتجاوز بعض المؤشرات مستهدفاتها بفوارق كبيرة، تصبح الحاجة قائمة إلى إعادة معايرة الطموح، والانتقال من زيادة الحجم إلى تعميق الجودة والاستدامة.

الخلاصـــــة التنفيذيـــــة

يعـرض التقرير السـنوي لبرنامج التحول الوطني لعـام 2025 مرحلة أكثر نضجًا من مسـيرة التنفيذ؛ إذ لم تعد النتائج محصورة في إنشاء الممكنات أو إطلاق المبادرات، بل أصبحت ظاهرة في تغيرات واسعة يمكن قياسها.



في الموارد، توسـعت اسـتعادة الغطاء النباتي، وارتفعت قـدرات إنتاج المياه، وتحسـنت دقة الإنذار المبكر. وفـي المجتمع، تجاوز التطوع مسـتهدفاته، ونما القطـاع غير الربحي، واتسـع حضور المرأة والأشـخاص ذوي الإعاقة في سـوق العمـل. وفـي الاقتصـاد، ارتفـع عـدد المنشـآت واتسـع دورهـا فـي التوظيف، وتحولـت الأسـر المنتجـة إلى نشـاط ذي مبيعات وفـرص عمل ملموسـة. وفي الخدمـات الحكوميـة، حققت الرقمنـة وفورات ماليـة، وتزامن انتشـار الخدمات الإلكترونية مع ارتفاع رضا المستفيدين.

وفي المقابل، تظل هناك مسـاحات مهمة لاسـتمرار التطوير، خاصة في كفاءة استهلاك المياه، والمشاركة الاقتصادية للإناث، واتساق نضج التجربة الرقمية عبر المنصات.

الرسائـــل النهائيـــة



1

التحول انتقل من الممكنات إلى النتائج.

تظهـر مؤشـرات 2025 أن الأنظمـة والمبـادرات والمنصـات بـدأت تترجـم إلى تغيرات مباشـرة في البيئة والمجتمع والاقتصاد والخدمات.



2

الأثر الممتد هو السمة الأبرز.

لـم يعـد التحول قطاعيًـا أو منفصلًا؛ بـل امتد من حماية الموارد إلى المشاركة المجتمعية، ومن نمو الأعمال إلى كفاءة الخدمة الحكومية.



3

تجاوز المستهدف لا يعني اكتمال المسار.

تقدم بعض المؤشـرات بوتيرة أسـرع من المتوقع، بينما تظل مؤشرات أخرى بحاجة إلى تعزيز؛ ما يجعل المرحلة المقبلة مرحلة تعميق للجودة والاستدامة.

خاتمة أوما

تقدم أوما هذه القراءة بوصفها نموذجًا لتحويل التقارير الرسمية الكثيفة إلى محتوى معرفي بصري يختار المؤشر الأكثر دلالة، ويضعه في سياقه، ويفسر أثره، ويميّز بين ما تحقق وما يزال قابلًا للتعزيز.

وتكشف البيانات أن قصة التحول الوطني في عام 2025 لا تختصر في رقم واحد أو قطاع بعينه. إنها قصة موارد تُدار بصورة أكثر استدامة، ومجتمع تتسع مشاركته، واقتصاد تنمو قاعدته، وخدمات تزداد كفاءة وقربًا من المستفيد.

التحول الوطني لم يعد مجرد مسار تنفيذي؛ بل أصبح أثرًا يمكن رؤيته وقياسه وتتبع امتداده.

شکرًا

@omalytica